الجغرافيا الإقليمية كمرتكز للتخطيط والتنمية الإقليمية

أياد شذر عبد عزوز

ayad.sh@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية _ كلية التربية_ قسم الجغرافيا

المستخلص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أبرز المفاهيم المرتبطة بتخصص الجغرافيا الإقليمية للوقوف على أبرز تطبيقات هذا التخصص لا سيما ما يرتبط منه بمجالات التخطيط والتنمية، حيث تناول البحث أبرز هذه المفاهيم، وكما سلط الضوء على مفهوم الجغرافيا الإقليمية وعلاقتها بتخصصات الجغرافيا والعلوم الأخرى، ليستنتج البحث الدور الكبير الذي تلعبه الجغرافيا الإقليمية في رفد عملية التخطيط بأهم البيانات والمعلومات والدراسات الضرورية في وضع الخطط التنموية، إذ إنها تتناول بالدراسة والتحليل والتفسير جميع مكونات البيئة الجغرافية الطبيعية والبشرية وتبحث طبيعة العلاقة بينها، وهذا ما يشكل النقطة المحورية التي تدور حولها عمليتي التخطيط والتنمية إذا ما أريد لهما أن يبلغا أفضل النتائج والأهداف الممكنة، جدير بالذكر أن الجغرافيا الإقليمية تشكل جوهر الجغرافيا وغايتها، كونها تشكل هويتها، وتمنحها مجالًا للدراسة لا تشاركها فيه حقول العلوم والمعرفة الأخرى.

الكلمات المفتاحية : الجغرافيا الإقليمية، الفكر الجغرافي، الإقليم، التخطيط، التنمية.

Regional Geography as a Foundation for Regional Planning and Development

Ayad Shather Abd Azzouz

Mustansiriyah University, College of Education, Department of Geography

Abstract

This research aims to highlight the most prominent concepts related to the field of regional geography in order to identify the most prominent applications of this specialization, especially those related to the fields of planning and development. The research addressed the most prominent of these concepts, and also highlighted the concept of regional geography and its relationship to the disciplines of geography and other sciences. The research concludes that regional geography plays a major role in providing the planning process with the most important data, information, and studies necessary in setting development plans, as it studies, analyzes, and interprets all the components of the physical and human geographical environment and examines the nature of the relationship between them. This constitutes the pivotal point around which the planning and development processes revolve if they are to achieve the best possible results and goals. It is worth noting that regional geography constitutes the essence and purpose of geography, as it forms its identity and gives it a field of study that is not shared by other fields of science and knowledge.

Keywords: Regional geography, geographical thought, region, planning, development.

المقدمة:

يحاول الباحث في الجغرافيا الإقليمية تحديد مناطق يعتقد بوجود تشابه في بعض خصائصها مما يجعلها متميزة بشخصيتها عما يجاورها وهذا يؤهلها لتحمل بذلك صفة الإقليم (Region)، ولا يكتفي بذلك بل يحدد ويدرس ويفسر إرتباط وتشابه وتوزيع تلك الخصائص داخل الإقليم ذاته، وتهتم الجغرافيا الإقليمية بإظهار كيفية تفاعل عناصر البيئة مع بعضها داخل مناطق معينة على سطح الأرض، ففي العالم الحقيقي –في غالب الأحوال– لا تتخذ العناصر المختلفة (طبيعية وأحيائية وإجتماعية) المؤلفة للبيئة مواقعها بشكل منفصل أو تعمل بصورة منعزلة وإنما توجد مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض بشكل معقد، وهذا ما تحاول الجغرافيا الإقليمية أن تبينه وتفسره (سطيحة، 1974، صفحة 28).

DOI: https://doi.org/10.47831/ky0kze75

وتشغل الجغرافيا نقطة وسط تلتقي عندها العلوم الإنسانية والطبيعية، وتتميز بتفردها بخاصية تحليل وتفسير العلاقات المكانية للظواهر الجغرافية المختلفة، كما تدرس الأنماط المكانية والعلاقات بين الظاهرات وتحاول فهم واقعها وحقيقتها من ناحية وتتنبأ بمستقبلها من ناحية أخرى، كذلك تقدم قاعدة علمية أساسية يستند إليها التخطيط الإقليمي في تحقيق التوازن بين الأقاليم الجغرافية وداخل كل منها في أي منطقة وذلك من خلال رصد الموارد الطبيعية والبشرية فيها وإعادة توزيعها بشكل يضمن حداً أدنى من العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص، والى جانب تركيزها على البعد المكاني لعملية التخطيط فإنها تسعى الى مكافحة مشكلات الفقر والبطالة والى تحقيق مبدأ المشاركة الجماهيرية في عملية التخطيط والتنمية (غنيم، 2009، صفحة 64).

مشكلة الدراسة: تتجسد بالأسئلة الآتية:

1. ما مكانة الجغرافيا الإقليمية بين فروع الجغرافيا الأخرى؟
2. كيف تساهم الجغرافيا الإقليمية في عمليتي التخطيط والتنمية؟

فرضيات الدراسة:

تلعب الجغرافيا الإقليمية دورًا بارزًا في عمليتي التخطيط والتنمية، وهذا الدور نابع من كونها تتناول دراسة كافة المكونات الطبيعية والبشرية في المناطق المختلفة، فضلًا عن كونها قادرة على إيجاد حدود فاصلة بين الأقاليم الجغرافية المتباينة بتباين مستوى مواردها الطبيعية والبشرية.

أهداف الدراسة:

1. معرفة مفهوم الجغرافيا الإقليمية.
2. معرفة كيف تساهم الجغرافيا الإقليمية في عمليتي التخطيط والتنمية وما علاقتها بهما.

المبحث الأول: الجغرافيا والجغرافيا الإقليمية

تفتقر الجغرافيا الى تعريف محدد متفق عليه بين الجغرافيين وإن تباين اراء الجغرافيين بهذا الصدد ناجم عن الفلسفات والمدارس الفكرية المتشعبة التي تتلمذ في دوائرها هؤلاء الجغرافيون، ويعزي البعض هذه الخلافات الجغرافية الى عدة أسباب فهناك من ينظر الى الجغرافيا كأحد العلوم الطبيعية Physical Science وهناك من يرى أن الجغرافيا هي أحد العلوم الإجتماعية Social Science، والحقيقة التي يعترف بها العديد من الجغرافيين هي أن الجغرافيا تعرضت خلال تطورها الى عملية تفتيت Fragmentation بحيث أصبحت موضوعاتها تعاني من التشتت ولقد كان هذا التفتيت نتيجة التفريق القسري الذي أدى الى إستقطاب الموضوعات الجغرافية في مجالين متضادين هما ما أُطلق عليه بالجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، ورغم أن البعض يدافع عن هذه التجزئة بإعتبارها نوع من التخصص إلا أن البعض الآخر يرى فيها إضعافاً للمحاولات التي جرت بإستمرار لتحديد تعريف محدد ومقبول للجغرافيا، ووفقاً لما تقدم فإن على الجغرافيا أن تتبنى إستراتيجية يمكن من خلالها زيادة وتوسيع دورها في المجالات غير الأكاديمية، وإن الطريق لتحقيق ذلك يكمن في منحها دوراً تطبيقياً يكون موجهاً نحو مجالات يتم إختيارها بعناية وخاصة في مجالات التخطيط (عياش، 1984، صفحة 17).

تختلف كل منطقة من مناطق العالم عن غيرها وتتميز بخصائص معينة ومن ثم كانت حاجتنا لعلم يحاول دراسة هذه الظاهرات لإبراز إختلافاتها الإقليمية أو المكانية على سطح الأرض وبذلك يتعرف على أجزاء العالم المختلفة ويبين كيف تختلف هذه الأجزاء أو تتشابه ولماذا، وهدف الدراسة الجغرافية من وراء ذلك كله هو فهم وتقييم هذا العالم الذي نسكنه (سطيحة، 1974، صفحة 12).

ويتناول موضوع الجغرافيا بالدراسة مختلف الظاهرات الطبيعية والبشرية على سطح الأرض فيوزعها ويحلل ما بينها من علاقات متبادلة ويسعى الى فهم ما ينشأ من هذه الظاهرات من إختلاف مكاني حتى يتعرف على الأقاليم التي يتسم كل منها بخصائص مميزة (سطيحة، 1974، الصفحات 14-15).

وتقسم الجغرافيا الى فرعين رئيسيين هما الجغرافيا الأصولية Systematic Geography والجغرافيا الإقليمية Regional Geography فضلاً عن الجغرافيا التأريخية Historical Geography (سطيحة، 1974، الصفحات 15-20).

وتعد الجغرافيا الإقليمية في نظر الكثيرين جوهر الدراسة الجغرافية- فهي التي تنسق بين فروع الجغرافيا المختلفة –طبيعية وبشرية- وتظهرها في كلٍ مترابط (سطيحة، 1974، صفحة 24).

DOI: https://doi.org/10.47831/ky0kze75

وإن الجغرافي الإقليمي يحاول تحديد مناطق يعتقد بوجود بعض التشابه في كل منها وبالتالي يميز مثل هذه المناطق عما يجاورها من أقاليم، وبعد ذلك وفي داخل الأقاليم التي حددها يدرس ويفسر الظاهرات التي تعطي لكل إقليم شخصيته المميزة (سطيحة، 1974، صفحة 27).

وتتضمن الجغرافيا الإقليمية دراسة عناصر البيئة الطبيعية من جهة والإنسان ومظاهر نشاطه من جهة أخرى في إطار إقليمي أي ضمن وحدة مكانية معينة (white, J. Foscue, & L. Mckhight, 1974, p. 90)، لذا فإن الجغرافيا الإقليمية تمثل مركز دائرة المعرفة الجغرافية كما يتضح من الشكل (1)، حيث إنها تجمع بدراستها بين الدراسات الجغرافية الطبيعية والدراسات البشرية، ويمكن القول أن الجغرافيا الإقليمية تمثل علم الجغرافيا بأكمله ذلك أنها تجمع بدراستها بين أغلب فروع الجغرافيا المختلفة (الشلش، 1980، صفحة 1)، فهي بذلك تقوم بوظيفة على درجة كبيرة من الأهمية حيث أنها في نظر (هتنر وهمبولت) تحافظ على وحدة علم الجغرافيا وتماسك فروعه المتعددة، لذلك فإن الجغرافيا الإقليمية هي الحقل الذي يعتبر أساس الجغرافيا وسبب بقائها (حسين، 1970، الصفحات 28-29).

شكل (1) موقع الجغرافية الإقليمية بالنسبة لفروع الجغرافيا

المصدر: الباحث

المبحث الثاني: التخطيط والتنمية

أولًا: التخطيط: يمكن أن يعرف كمفهوم عام على أنه "جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة في مدة زمنية محددة وبمال وجهد محددين" (المقرمي، 1991، صفحة 96)، والتخطيط مفهوم علمي يهدف الى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو المؤسسة وتحديد كيفية إستغلال تلك الموارد والإمكانيات في تحقيق الأهداف المرجوة وتحسين أوضاع السكان (جودة، 2000، صفحة 20).

وهنالك التخطيط الإقليمي والذي هو عبارة عن دمج لكلمتي (التخطيط والإقليم)، وتعني الأولى (النشاط) المتمثل في تحديد أهداف التخطيط وغايته، والأخرى: المنطقة الجغرافية التي ينفذ فيها هذا النشاط (خير، 2000، الصفحات 40-45)، ويمكن أن يعرف أيضًا بأنه "دراسة الموارد الطبيعية والبشرية المستغلة منها وغير المستغلة في منطقة محددة من الأرض ذات ميزات خاصة تشترك في مشاكل متشابهة وحيث يرتبط التخطيط الإقليمي عادةً بالحكم المحلي واللامركزية ويهدف الى النهوض بمنطقة معينة فالإقليم والوحدات المركزية بحكم تخصصها أدرى بالموارد الموجودة فيها وبالمشاكل والمعوقات التي تواجهها لذلك يقع على عاتقها

DOI: https://doi.org/10.47831/ky0kze75

وضع الإقتراحات والإستراتيجيات التي تؤدي الى إستغلالها بالشكل الأمثل والقيام بتنفيذها" (الدين، 2012، الصفحات 4-5)، وعليه فالتخطيط الإقليمي هو الأسلوب الذي يأخذ البعد المكاني لعملية التنمية بعين الإعتبار لإذابة الفوارق الإقتصادية والإجتماعية بين أقاليم الدولة وتطبيق أفضل الطرق العلمية لتحقيق أحسن إستغلال للموارد الطبيعية والبشرية.

وخلاصة لما تقدم فإن التخطيط الإقليمي كما يراه الباحث هو (مجموعة من الخطط وآليات لتنفيذ هذه الخطط التي تكون ملائمة للإمكانات الطبيعية والبشرية المتوافرة في الإقليم المستهدف وكذلك أن تتفق هذه الخطط مع أهداف التخطيط الإقليمي من جهة وتمهد لتحقيق التخطيط المحلي الذي يحدث على مستويات مكانية أصغر من جهة أخرى، ويتناول التخطيط الإقليمي مساحة محددة من الأرض المتجانسة في خصائصها لإستغلال مواردها بشكل عقلاني وبما يحقق مبدأ التنمية المستدامة المتمثل في الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية النافدة، وتشتمل الخطط الموضوعة على شروط عدة أهمها أن تكون واقعية ومناسبة لظروف وإمكانات الإقليم وأن تضمن إشراك الجماهير في عملية تنفيذ الخطط الموضوعة لضمان استعدادهم لتقبل التغيير لاحقاً كما يستند التخطيط الإقليمي على مبدأ اللامركزية إذ أن صنّاع القرار من أبناء الإقليم أدرى بظروفها واحتياجاتها وخصائصها وإمكانياتها كما يشترط لدى وضع الخطط تحديد سقف زمني لتنفيذها ومن المهم أيضًا أن تتميز هذه الخطط بالمرونة الكافية التي تتيح إمكانية تحقيق البدائل في حال وقوع مستجدات أو ظروف طارئة من شأنها أن تعرقل الخطة القائمة، وتتمخض عن التخطيط الإقليمي مجموعة أهداف أبرزها أنها تؤدي الى تنوع واردات الإقليم من خلال محاولة تنمية جميع القطاعات القابلة للتطوير وتحقيق أعلى درجة ممكنة من الإكتفاء الذاتي وكما يفضي التخطيط الإقليمي الى تحقيق الرفاهية من خلال زيادة الدخل وتوفير البنى التحتية الضرورية للحياة وكذلك إيجاد وسائل ترفيه كافية وملائمة لسكان الإقليم وفيما يتعلق بجانب العمل فإن التخطيط الإقليمي يساعد في تحجيم البطالة أو إنهائها من خلال توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل المتنوعة بما يلائم إمكانات وخصائص فئات السكان المختلفة وأخيراً فإن التخطيط الإقليمي يحد من الهجرة الحاصلة بين الأقاليم وبالتالي محاولة إيقاف تركز السكان في أماكن محددة وتشتتهم في أماكن أخرى من خلال تحقيق التنمية بصورة متوازنة بين جميع الأقاليم).

يتنوع التخطيط الإقليمي الى أنواع عدة إستناداً الى طبيعة القطاع المراد تنميته والأهداف التي يسعى الى تحقيقها. ويمكن تسمية هذه الأنواع كالآتي (الحكيمي و عمر، 2016-2017، الصفحات 27-28):

1. التخطيط الإقتصادي Economic Planning: هو عبارة عن عملية وضع وإعداد القرارات المنظمة للنشاط الإقتصادي في الإقليم وإستخدام الموارد لتحقيق الأهداف المرجوة من التخطيط وبذلك فهو يشتمل على جميع الأنشطة الإقتصادية المتعلقة بالإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري وغيره والعوامل المؤثرة في كل نشاط وقد أصبح التخطيط الإقتصادي في الوقت الحاضر من أهم أنواع التخطيط إذ أن نجاح المجتمع مرتبط بنجاح إقتصادياته.
2. التخطيط الزراعي Agrucultural Planning: يهدف التخطيط الزراعي الى التوسع الأفقي في الزراعة عبر زيادة مساحة الرقعة الزراعية بإستصلاح الأراضي وتحسين وسائل الري والبزل وإستخدام الآلات الحديثة، وكذلك التوسع الرأسي أي زيادة إنتاج الغلة الزراعية للأرض وتحسين إنتاجيتها ويتطلب ذلك تسميد الأرض ومقاومة الآفات الزراعية فضلاً عن رفع كفاءة وإنتاجية العمال الزراعيين، كما يهدف التخطيط الزراعي الى إختيار أفضل المحاصيل الزراعية وأكثرها إنتاجًا وذلك يتطلب دراسة وحصر خصائص عناصر البيئة الطبيعية من مناخ ومياه وتربة والتي يمكن على أساسها إختيار أنسب المحاصيل التي يمكن زراعتها في الإقليم وبما يحقق الجدوى الإقتصاية.
3. التخطيط الصناعي Industrial Planning: يهدف الى تطوير قطاع الصناعة وتحديثه وذلك في الدول التي يوجد فيها نشاط صناعي بالفعل، أما الدول التي لم تقطع بعد شوطًا ملائمًا في مجال الصناعة فإن التخطيط الصناعي فيها يرمي الى إقامة صناعات وطنية تعتمد على الخدمات المحلية وبما يتلاءم مع موارد الإقليم وإمكانياته فهو يهدف الى رفع المستوى المعيشي العام للسكان نظراً لإرتفاع دخل الإنتاج الصناعي مقارنة بالدخول الأخرى كالزراعة مثلاً هذا إضافة الى توفير منتجات صناعية محلياً والتقليل من الإستيراد.
4. التخيط التجاري Commercial Planning: يتطلب التخطيط التجاري دراسة التركيب السلعي لكل من صادرات الإقليم و وارداته والتوزيع الجغرافي لكل منهما وذلك بهدف وضع خطة تعمل على تنمية حجم الصادرات القومية وتقلل من حجم الواردات قدر الإمكان.

DOI: https://doi.org/10.47831/ky0kze75

5. التخطيط العمراني Architectural Planning: قد يكون التخطيط العمراني تخطيطاً حضرياً أو تخطيطاً ريفياً وهو عموماً يهتم بإختيار المواقع المثالية للمحلات العمرانية في الأقاليم المختلفة مع توزيعها بنمط معين من حيث الحجم والعدد والتباعد مما يؤدي في النهاية الى حصول السكان على كافة الخدمات التي يحتاجونها بيسر وسهولة.

6. التخطيط السكاني Population Planning: يعتمد التخطيط السكاني على تقدير أعداد السكان في سنوات محددة في المستقبل إستناداً الى معطيات عدد السكان في سنوات سابقة بغرض معرفة معدلات النمو السكاني الحالية والمستقبلية مما يساهم في التخطيط لإحتياجات هؤلاء السكان المختلفة من تعليم وصحة وخدمات وغيرها.

وقد جاء التخطيط المكاني على مستويات ثلاثة هي:

1. التخطيط القومي National Planning.
2. التخطيط الإقليمي Regional Planning.
3. التخطيط المحلي Local Planning بشقيه الحضري Urban وغير الحضري Non-Urban بما فيه الريفي Rural، والذي هو الآخر يكون أكثر تفصيلاً من خلال التخطيط التفصيلي Detailed Planning (الأشعب، 1989، صفحة 142).

ويكون التخطيط عامًا على المستوى القومي (الدولة)، وأقل تعميمًا على المستوى الإقليمي وتفصيليًا الى درجة معينة على مستواه المحلي، في حين يكون بالغ التفصيل في مراحل التنفيذ لأجزاء المركز الحضري أو الريفي (الأشعب، 1989، صفحة 142).

ونتيجة لأن التخطيط القومي يغطي مكانياً أرض الدولة كلها فهو يسعى الى تنمية هذه الأرض أي تنمية مواردها القومية سواء كانت العملية من خلال التخطيط القطاعي (زراعي أو صناعي أو خدمي) أو التخطيط الطبيعي Physical Planning إذ أن إعتماد الإطار المكاني للإقاليم التي تُحدد في ضوء توفر قواسم مشتركة عظمى معينة طبيعية وبشرية وإقتصادية توفر مقومات التجانس بين أجزاء كل إقليم يساعد على تحقيق تطوير متكامل لأرض الدولة ككل أي تطويرها قوميًا (الأشعب، 1989، صفحة 146).

وبصورة شاملة يسعى التخطيط القومي لتسهيل مهمة التخطيط الإقليمي الذي يليه في التسلسل الهرمي للتخطيط الى رسم السياسة التخطيطية المساعدة مع تنظيم موازنة التوزيع المكاني لمقومات خطة التنمية لنشاطاتها بين إقليم الدولة الواحدة (الأشعب، 1989، الصفحات 146-147).

وبالإنتقال الى المستوى الإقليمي من التخطيط فيمكن أن يعرف بأنه تطبيق عملي لمفهوم التخطيط في نطاق إقليم محدد بهدف تحقيق أعلى درجة ممكنة من التشابه والتناسق المكاني بين أجزاء الإقليم الواحد الذي يمكن أن ينجم عن الإستعمال العقلاني الإقتصادي والإجتماعي لإمكانيات ذلك الإقليم وبالإعتماد على تكامل النشاطات المختلفة التي تفرزها تلك الإستعمالات (العاني، 2006، صفحة 17).

وفي مرحلة التخطيط المحلي Local Planning ينبغي الرجوع أيضًا الى الخطوط العريضة للتخطيط الإقليمي ولكن بهدف اخر أكثر تفصيلاً وهو الدخول مباشرةً بعملية تخطيط المستوطنات البشرية الحضرية وغير الحضرية بما فيها الريفية بكل تعقيداتها (الأشعب، 1989، صفحة 153).

ثانيًا: التنمية: يمكن أن ينظر إلى التنمية على إنها فعالية إجتماعية مركبة تتضمن تغييرات كمية ونوعية في حياة الناس خلال مدة زمنية معينة، فهي عملية إجتماعية واعية موجهة، كما أنها تتضمن تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة مادية تستعمل من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية الذاتية كي يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الإجتماعية التي تؤكد على الإرتباط بين الكفاءة والجهد، وتعميق متطلبات المشاركة مستهدفة بذلك توفير الحاجات الأساسية (المادية منها وغير المادية) من أجل ضمان الأمن الفردي والإجتماعي والقومي (للإحصاء، 1995، صفحة 1).

ولغرض تنمية وتطوير أي إقليم يجب القيام بدراسات تمهيدية تشتمل على عرض تحليل وشامل على ثلاثة عناصر رئيسة هي:

1. عنصر المكان
2. عنصر الإنسان
3. عنصر العمل

DOI: https://doi.org/10.47831/ky0kze75

وتتداخل هذه العناصر الثلاثة لتعطينا صورة متكاملة عن الإقليم المطلوب إعداد خطة لتنميته لأنها تُمكِّن من إدراك مشاكله وتسهم في إعداد خطة إقليمية، ويتطلب عنصر –المكان– دراسة تفصيلية عن التركيب الجيولوجي ومظاهر السطح وخصائص المناخ والنبات الطبيعي على ان تكون مثل هذه الدراسات مدعمة بالخرائط، أما عنصر –الإنسان– فيتطلب الحصول على كل البيانات الخاصة بالسكان سواء كانت جغرافية أو ديموغرافية أو إجتماعية، في حين تعنى دراسة عنصر –العمل– بتقييم الإمكانيات الإقتصادية للإقليم (بشارة، 1966، صفحة 45)، ويُدرس كل عنصر من العناصر الثلاثة السابقة على حدة ثم تجري بعد ذلك دراسة تحليلية مشتركة بينها أي إجراء تحليل شامل لإيجاد مدى الإرتباط والتفاعل فيما بينها وتحديد مدى تأثير كل عنصر على العناصر الأخرى.

وبالإمكان النظر الى التنمية كما يراها الباحث على إنها (عملية تغيير تتبناها مجموعة من الخطط والسياسات الهادفة الى تحقيق نمو في القطاعات الإقتصادية والإجتماعية بما يصب في النهاية في تحقيق رفاهية المجتمع من خلال ما يتمخض عن هذه العملية من زيادة في مستوى الدخل وتطوير وتحديث البنى التحتية القائمة ونشاط الجانب الترفيهي، فضلًا عن نمو القطاع الزراعي والصناعي وما يحققانه من توفير فرص عمل للمواطنين يرافق ذلك تحسين الخدمات التعليمية والصحية وبالتالي توفير حياة إجتماعية أفضل بكثير مما كانت عليه الحال قبل الشروع بتنفيذ خطط التنمية).

وهنالك أيضًا مفهوم التنمية المكانية والذي يعني بلوغ الهيكل المكاني للتنمية في أي مكان وفي أي زمان مستوىً من التطور يكون ملائماً لتعزيز عملية التوازن الإقليمي ودعمها بشكل كفوء، أي أنها تمثل الجوانب الموقعية والمكانية للتنمية المستدامة إذ إنها تدمج الأهداف الموقعية بالأهداف القطاعية القومية ومن ثم فإنه لا بد من النظر إليها نظرة شمولية تشمل الإقتصاد والبيئة والإنسان بشكل كامل على أساس مستوى الحيز المكاني (Hansen، 1968، صفحة 73).

أما التنمية الإقليمية فهي مفهوم حديث لأسلوب العمل الإجتماعي والإقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الإجتماعية والإقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة الإقليمية وأن يكون ذلك الوعي قائمًا على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المكانية جميعاً في كل المستويات عمليًا وإداريًا، وهناك من يعرفها أيضًا على أنها "حركة تهدف الى رفع مستوى المعيشة للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءً على مبادرة ذلك المجتمع وفي حال لم تظهر المبادرة تكون الإستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها وإستثمارها بطريقة تضمن إستجابة حماسية وفعالة لهذه الحركة" (اللطيف، 2002، صفحة 19)، فالتنمية الإقليمية منهج يهدف الى رفع المستوى المعيشي للسكان في مكان/ مجال معين عبر تنويع الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية بواسطة تفعيل وتنسيق موارد وطاقات هذا المكان وهي عملية تحدث تحولات منظورة سواء على مستوى المكان (الإقليم) أو على مستوى السكان أو ما يعرف بالتقدم، وتستهدف التنمية الإقليمية أيضًا فك العزلة على المناطق النائية أو المهمشة وإدماجها في النسيج الإقتصادي والإجتماعي الوطني (الحكيمي و عمر، 2016–2017، صفحة 19)، ومن منطق تعدد وجهات النظر حول مفهوم التنمية الإقليمية هناك أيضًا من يعرفها على أنها "التنمية الشاملة التي تغطي الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعمرانية في نطاق إقليم محدد وفي إطار خطة قومية شاملة تحدد إستراتيجية التنمية ومؤشراتها العامة وحجم إستثماراتها" (رمضان، 2007، صفحة 12)، وعموماً تتلخص فكرة أو مفهوم التنمية الإقليمية في تلك العملية –النظرية والتطبيقية– التي تؤدي الى حدوث عدة مظاهر تعمل على تغير اللاندسكيب النفعي Beneficial Landscape لإقليم ما بما يحقق وضعًا أفضل لسكان هذا الإقليم، أو بمعنى اخر يمكن تعريف التنمية الإقليمية على أنها تلك التغيرات –والتغير من أبرز إهتمامات علم الجغرافيا– التي تطرأ على حالة إقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين حياة أوضاع سكانه وتقليل التفاوتات المكانية–البشرية Spatial–Human Disparities بين أجزائه المختلفة وذلك عن طريق الإستخدام الأمثل لموارده المادية وتحسين كفاءة موارده البشرية بكافة تفصيلاتها، ويمكن اعتبار هذه الأهداف بغرض تقليل التفاوتات بين أقاليم الدولة أحد مفاهيم التنمية الإقليمية (Knox، Johnston، و Coates، 1977، صفحة 4).

وأما الباحث فينظر الى التنمية الإقليمية بإيجاز كالآتي (هي التغيرات الحاصلة في إقليم معين نتيجة تنفيذ مجموعة من الخطط والسياسات التي تستهدف الإستخدام الأمثل لموارد ذلك الإقليم وبما يحقق في النهاية تنمية ذلك الإقليم والنهوض بكفاءاته وقدراته الطبيعية والبشرية المختلف، وإن التنمية الإقليمية هي نتاج للتخطيط الإقليمي الذي يتبنى عملية تخطيط وتنمية جميع القطاعات القابلة للنهوض إيمانًا منه بأن العوامل الجغرافية لا تعمل بصورة منفردة وإنما ترتبط مع بعض بعلاقات معقدة حيث أن تطور قطاع اقتصادي

DOI: https://doi.org/10.47831/ky0kze75

معين من الممكن جدًا أن يؤدي الى تطور القطاعات الإقتصادية الأخرى كما أنه يصعب جدًا تحقيق نمو في قطاع واحد ما لم يُصبُّ الإهتمام على القطاعات الأخرى معه جنبًا الى جنب، وتتمخض عن التنمية الإقليمية نتائج إيجابية عدة لعل أبرزها التقدم بإتجاه الإكتفاء الذاتي وتوفير فرص عمل كثيرة متنوعة فضلًا عن التنظيم الحياتي وما ينجم عنه من بيئة أكثر إلتزامًا بحدود التلوث المسموح بها دوليًا).

وترجع أسباب الأخذ بأسلوب التنمية الإقليمية الى إختلاف موارد الأقاليم وإمكانياتها ومن ثم اختلاف معدلات النمو من إقليم لآخر وظهور مشكلة الفوارق بين المستويات الإقتصادية والإجتماعية للأقاليم مما يؤدي الى ضعف إمكانيات النمو العام للدولة وعدم تحقيق أعلى معدل للتنمية الإقتصادية وعلى ذلك فالهدف من إنتهاج أسلوب التنمية الإقليمية هو تحقيق أعلى معدل للتنمية الإقتصادية على المستوى القومي وليس إعادة توزيع معدل التنمية الحالي بين الأقاليم فقط، وظهر مفهوم التنمية الإقليمية كسائر المفاهيم المرتبطة بإعداد مخططات إستعمالات الأراضي في الخمسينيات من القرن العشرين أي بعد الحرب العالمية الثانية وفي خضم الإنشغال بمشاريع إعادة الإعمار –وهو إستجابة عملية لسياسة اللامركزية– التي تعني القضاء على المركزية المتمثلة بالأساس في تركز الإقتصاد والمرافق العامة في المستوى الوطني كالمستشفيات المتخصصة والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، والتجهيزات الأساسية الكبرى كالموانئ والمطارات في قطب واحد غالبًا العاصمة وضواحيها (الحكيمي و عمر، 2016–2017، الصفحات 19–20).

لقد أصبحت اللامساواة المكانية والتنمية الإقليمية ذات أهمية بارزة في العلم الإقليمي وهي ليست بعيدة عن الحقيقة التي تقول بأن الإختلافات والفروق بين الأقاليم متعددة من الأسباب التي أضافت الى التفكير العلمي في موضوع عدم الإنتظام المكاني وما يتصل به من مشكلات، ورغم ذلك فقد عولج موضوع التباينات المكانية والتنمية الإقليمية بطريقة مجزأة إذ تضمنت دراسات هذا العلم نمطًا واحدًا من أنماط عدم المساواة الإقليمية ذا عدد محدود من العلاقات بين المظاهر المختلفة لهذه التفاوتات ومن ثم عولجت موضوعات مثل الإسكان وتوزيع الدخل كموضوعات منفصلة (سميث، 1988، صفحة 14)، وفي هذا دليل واضح وإعتراف صريح من غير الجغرافيين بضرورة البحث عن نظام علمي يستطيع تجميع كل هذه الأنماط في منظور بحثي واحد وعلم الجغرافيا هو الذي يمكنه أن يفعل ذلك بحيث كان الإختصاص الأكاديمي الآخر والوحيد الذي يشارك الجغرافيا رأيها الشامل والإجمالي الذي تقدمه عن العلاقات المكانية هو العلم الإقليمي Regional Science كما تمثله نظرية (إيزارد Izard, W) فإن هذا العلم يغلب عليه المنهج الإقتصادي النظري التجريدي بينما الجغرافيا علم تجريدي أساسًا (Abler، Adams، و Gould، 1971، صفحة 89).

توجد علاقة قوية وحتمية بين كل من التنمية والتخطيط، ونظراً لأن التخطيط هو وسيلة تحقيق التنمية فإننا نجد أن مستوياته تتفاوت بتفاوت مستويات التنمية ولهذا يتدرج التخطيط من المحلي الى الإقليمي الى القومي بتدرج المدى المكاني المراد تحقيق التنمية خلاله، وما الأقسام التخطيطية الكبرى في بعض الدول إلا أطر مكانية لتحقيق التنمية عن طريق التخطيط الإقليمي، ومنذ عام 1952 عندما تبنت الهند خطتها الخمسية الأولى أصبحت كلمة تخطيط عمليًا مرادفة لكلمة تنمية في الدول الأقل نموًا، وقد أظهر مسح مكتف للبنك الدولي أنه لا توجد دولة واحدة من هذه الدول لم تشهد ولو خطة واحدة فهناك إجماع على أن التخطيط هو أفضل وسائل تحقيق التنمية (الصقار، 1977، صفحة 27).

يقول (بيير جورج): " عند بلوغ عملية المَدْيَنة حدها الأقصى فلن يكون هناك ثمة مدينة ولا ريف بل سيكون هناك إنتشار وتوسع لعمليات إستخدام الأرض ولأساليب الحياة الحضرية والمدينة على كامل الحيز، ولا يترافق ذلك التوسع إلا بتمايز وظيفي بين مختلف أجزاء هذا الحيز الذي تغلغل فيه بشكل موحد ذلكم النظام المتكامل من الإتصالات والعلاقات" (Isnard، 1994، صفحة 190).

المبحث الثالث: علاقة الجغرافيا الإقليمية بعمليتي التخطيط والتنمية:

حينما ندرس المجتمع البشري في أبعاده المكانية نجد أنه يعيش في وحدات مكانية متميزة هي ما نسميها بصفة عامة أقاليم، وليس هناك تعريف متفق عليه لمصطلح "إقليم" عندما يستخدم بغير صفة تميزه، ولكن إستخدام لفظ إقليم يعني بصفة عامة: جزءًا من سطح الأرض (وحدة مساحية) يتميز بشكلٍ ما عن المناطق المحيطة به، ويقوم التقسيم الإقليمي على أساس وحدات مساحية تحتوي على أنماط مميزة ومتسقة من الظاهرات الطبيعية أو البشرية (سطيحة، 1974، صفحة 30).

وإن مفهوم الإقليم يعد من المفاهيم الشائعة الإستخدام في كثير من حقول المعرفة كالإقتصاد والجغرافيا والتخطيط الإقليمي والعلوم السياسية وغيرها إلا إنه يلاحظ وجود تباين واضح بين هذه المعارف في إستخداماتها لهذا المصطلح، وحيث يختلف مفهوم الإقليم

DOI: https://doi.org/10.47831/ky0kze75

بإختلاف نوع وحجم المشكلة موضوع البحث وقد حدد Glasson مفهوم الإقليم من خلال وجهتي نظر هما: الأولى (شكلية Formal) تؤكد على أن الإقليم مساحة من الأرض أو منطقة معينة تمتاز بتجانس الخصائص الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية ولذلك يطلق عليه (الإقليم المتجانس Homogenous Region) والثانية (وظيفية Functional) يُحدد الإقليم بموجبها على أساس وظيفي وتتميز بوجود تباين بين أجزاء الإقليم وكذلك بوجود قطب للنمو تتمركز فيه الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وهذا القطب يمثل مركز جذب للأقاليم وتسمى بـ (الأقاليم المستقطبة Modal or Polarized Region) وعلى الرغم من وجود تباين بين أجزاء هذا الإقليم توجد هناك علاقة وظيفية وتماسك بين هذه الأجزاء حيث يضم الإقليم وحدات مختلفة من المدن والقرى ترتبط بعلاقات إقتصادية وإجتماعية عديدة تتمثل بتبادل وتجهيز عوامل الإنتاج ومدخلات عدد كبير من السلع والخدمات (شوكت، 2004، الصفحات 22-23).

بدايةً من إنجازات (كارل ريتر) تبنى الإجتهاد الجغرافي العلمي العناية بفكرة الإقليم والتقسيم الإقليمي، وبني تجسيد فكرة الإقليم على ما ينبغي أن يستشعره هذا الإجتهاد الجغرافي من مواصفات جغرافية خاصة يتفرد بموجبها الإقليم الذي يضم المساحة المعنية المحددة، وتميز هذه المواصفات الجغرافية الإقليم تميزًا جغرافيًا قاطعًا عن غيره من الأقاليم الأخرى (الشامي، 1987، صفحة 78).

إن الإقليم ليس أكثر من مجرد تعميم إختزالي عرضي لا يتحتم التجانس المطلق، ولكن الأقاليم كوحدات متجانسة إنما تمثل فكرة متعددة المستويات فكلما قل عدد الملامح أو الخصائص التي تُتخذ في تصنيفها إتسعت مساحتها وقلت أعدادها وإزدادت فرص تكرارها، والعكس صحيح إذا تعددت أُسس التصنيف وتعقدت، فهناك إذاً طبقات من الأقاليم بقدر ما هناك أُسس للتقسيم –أُحادية– بسيطة نوعًا ما كالأقاليم التضاريسية أو المناخية أو النباتية، و–مركبة– كالأقاليم الطبيعية التي تجمع هذه الأنواع الثلاثة السابقة في منظور وإطار واحد، وأخيراً أقاليم –معقدة– حقاً حين تضم الى أسس الأقاليم الطبيعية هذه أسس وأوجه النشاط البشري مثلًا كالإنتاج الإقتصادي أو الظاهرات السكانية أو السياسية وغيرها، وحين نصل الى مثل هذا الأقاليم المعقدة نرى أن مساحات كل منها تقل في حين تزداد أعدادها ولا يتكرر كل منها إلاّ نادرًا وحتى حين يتكرر النوع الواحد منها ويتوزع بين عدد من الحالات فإن كل حالة تكاد تحتوي من الفروق قدر ما تحتوي من التشابهات، ومع ذلك فإن مثل هذه الأقاليم المعقدة تعد من الأهمية بمكان لأنها أقرب لأن تمسك بالحقيقة كاملة، متفاعلة نابضة في كل منطقة، وذلك بما فيها من أشباه وأضداد (خير، 2000، صفحة 22).

إن العلاقة بين كل من الجغرافيا الإقليمية والتخطيط علاقة قديمة وقوية فرغم أن الثاني لا يعتبر موضوعًا من موضوعات الأول إلاّ أنه في بعديه الإقليمي والقومي يحتاج إليه ويعتمد عليه، وأكثر ما تتجلى هذه العلاقة في صورة التخطيط الإقليمي الذي هو حلقة الوصل بينهما وذلك لأنه يهدف الى تحقيق تفاعل عضوي وتكامل حيوي داخل الإقليم أو بين الأقاليم يؤدي الى سيادة مبدأ المساواة الإقليمية Regional Equality الذي يحاول أن يوائم بين مثالية المساواة وواقع الإختلاف وذلك بهدف إعادة التنظيم الداخلي للمكان (Freeman, 1958, p. 13)، ويرتبط التخطيط بالجغرافيا إرتباطًا وثيقًا فهو كما أشار (فريمان Freeman) بأنه ذو أساس جغرافي لا يمكنه تجاهله (Freeman، 1958، صفحة 37)، فرغم أن المخطط يعمل في حدود القانون وفي ظروف إقتصادية متغيرة وهو مدرك لحاجات الناس الإجتماعية إلا أنه في كل الأوقات يعمل على الأرض ولذلك فهو بحاجة الى فهم المظهر الأرضي العام General Landscape القائم فعلًا قبل أن يبدأ في التعامل معه بغرض تعديله، والجغرافي هو الذي يمكنه إعطاء صورة كاملة وشاملة عن هذا المظهر لذلك المخطط ليتمكن من فهمه فهمًا سليمًا، كما أن الشخصية الإقليمية مطمح جغرافي أصيل والتخطيط الإقليمي هو نتاج إمتزاج البحث الجغرافي بموضوع التخطيط فالجغرافيا الإقليمية تدرس الأقاليم فتحيط بكل خصائصها الطبيعية والبشرية والمختص في الجغرافيا الإقليمية له دور مهم في المساعدة على وضع الخطط الإقليمية الهادفة إلى تحقيق التنمية لأنه يكون قادرًا على إدراك العلاقات القائمة والمتبادلة بين أجزاء الإقليم أو بين هذا الإقليم وغيره من أقاليم الدولة وذلك من أجل تقييم المواقع الأكثر مناسبة لتوطين النشاط البشري (الصقار، 1977، صفحة 19)، ويهتم علم الجغرافيا عمومًا بموضوعات التخطيط الإقليمي لأن العوامل المتحكمة في عمليات إستخدام الأرض تتأثر بالبيئة وتؤثر فيها ومن ثم لا يمكن معالجة هذه الموضوعات الهادفة الى تحقيق التنمية بعيدًا عن البيئة سواءً كانت هذه البيئة عاملًا مؤثرًا ومتأثرًا (الصقار، 1977، صفحة 9)، أو بمعنى اخر لا يمكن تحقيق التخطيط الهادف الى التنمية بدون فهم العوامل الجغرافية التي أنشأت المظهر الأرضي العام والتي سوف تظل تؤثر فيه على الدوام (Dickinson، 1970، صفحة 1)، وإذا ما إعتبرنا أن التخطيط القومي هو التوزيع الإقليمي لعناصر الخطة القومية حسب مشكلات

DOI: https://doi.org/10.47831/ky0kze75

وإحتياجات ومقومات أقاليم الدولة المختلفة فليس أقدر من علم الجغرافيا على دراسة التفاوتات الإقليمية المتعلقة بهذه المشكلات والإحتياجات والمقومات وعلى إدراك علاقة كل ذلك وترابطه بالتنمية الإقليمية (Alayev، 1986، صفحة 147).

نظرًا لأن الأقاليم تتميز بإختلافاتها من حيث مواردها وإمكاناتها ومشكلاتها فإنه لا يمكن وضع أسس ثابتة –ثباتًا دائمًا– للتخطيط الهادف الى التنمية، ومن ثم تستمر الحاجة الى علم الجغرافيا لرصد وتفسير التغير الذي يطرأ على ظاهرات سطح الأرض وهو الذي يتولى عملية مسح وتقويم هذه الموارد وتلك الإمكانات من أجل وضع الخطة المثلى للتنمية لكل إقليم حسب الخصائص الجغرافية التي تميزه عن غيره من الأقاليم، ومن هنا تتجلى قيمة ونفعية علم الجغرافيا بالنسبة لكل من التخطيط والتنمية لأنه "لا يوجد علم يمتد مجاله ليشمل كل عناصر البيئة أكثر من علم الجغرافيا والذي يعتمد على الربط والتعليل بإسهامه في معالجة مشكلات التنمية والتخطيط" (عياش، 1984، صفحة 31).

ينبثق مفهوم التنمية في الجغرافيا من إدراكها المكاني وهذه هي أهمية دور الجغرافيا في الكشف عن مختلف جوانب معرفة المكان، فالحقيقة متعددة تتناول ثلاثة أبعاد في وقت واحد هي (العلاقات القائمة بين الظاهرات، والتطور الزمني لهذه الظاهرات، والتنظيم أو التوزيع المكاني لهذه الظاهرات) ولهذا فالحقيقة الكاملة لا يمكن الإحاطة بها إحاطة كاملة وتامة في العلوم الأصولية المهتمة بالعلاقات القائمة (البعد الأول) حتى وإن شاركت الدراسات المعاصرة والتطبيقية هذه الحقيقة (البعد الثاني) إلا إذا نظرنا إليها من وجهة نظر التنظيم أو التوزيع في المكان وهو (البعد الثالث) (الخياط، 1988، صفحة 42).

إن إمكانية نجاح عملية التنمية ضمن معطيات الجغرافيا الإقليمية تكون في الأبعاد الاتية (جبلز و رومر، 1995):

1. البعد الجغرافي المتعلق بحجم ونوعية الموارد الجغرافية المتاحة في الإقليم: حيث تتطلب التنمية المكانية الأخذ في الحسبان الإعتماد على إستغلال الموارد الجغرافية (الطبيعية والبشرية والإقتصادية) المتوافرة محليًا ضمن الإقليم بعد تحديد حجم ونوعية تلك الموارد.
2. البعد المكاني للتنمية: وتأتي أهمية البعد المكاني للتنمية من حقيقة مفادها أن التوزيع المكاني للإستثمارات التنموية ضمن الأقاليم الجغرافية ينبغي أن يتم وفق دراسات مسبقة للواقع الجغرافي القائم في تلك الأقاليم.
3. البعد الزماني للتنمية المكانية: إن التخطيط بهدف تحقيق التنمية المكانية المتوازنة في أي إقليم جغرافي ينبغي أن يأخذ في الحسبان البعد الزماني لعملية التنمية في الإقليم سواء ما يتعلق بإستغلال الموارد الجغرافية التنموية المتاحة، وما يسهم في تحديد عمر المشاريع التنموية في الإقليم، أو ما يتعلق بالبعد الزماني للعوائد الإقتصادية التي تحققها تلك المشاريع التنموية.

إذا تفحصنا موضوعات علم الجغرافيا –الطبيعية والبشرية– فإننا سوف نجد أن مفردات هذه الموضوعات تشكل الأساس الفردي للتنمية والتي لم تعد مقتصرة على جانب واحد إقتصادي أو إجتماعي وإنما أصبحت عملية كلية فلم تعد توجد تنمية إقتصادية فقط أو تنمية إجتماعية مستقلة بل "تنمية فقط" يصحح بها الإنسان الأوضاع السائدة في الجوانب الإجتماعية والإقتصادية المتعددة والمتشابكة والتي تتطلب دراسة جوانب متعددة من جغرافيا الإقليم الذي يرغب الدارسون في تحسين ظروف الحياة فيه (خير، البحث الجغرافي في مناهجه وأساليبه، 1990، صفحة 21).

وإذا ما وضعنا في الإعتبار أن التنمية تحدث في المكان الذي هو ميدان علم الجغرافيا فإنها –أي التنمية– تعتبر أحد محاور إهتمام هذا العلم المهتم أصلًا بالعلاقة بين الإنسان وبيئته والذي يتبين إتجاهه الى الميدان التطبيقي في اعتنائه بمشكلات المجتمع وتوزيع وتنظيم مرافقه وخدماته داخل الإطار الإقليمي الذي يشغله هذا المجتمع (العال، 1987، صفحة أ)، ومن ثم تبرز أهمية الدراسات الجغرافية لموضوع التنمية كنظام علمي يتولى العناية بأحد أهم أبعاد هذا الموضوع ألا وهو بعده المكاني (الصقار، 1977، صفحة 2)، فلم تعد بؤرة الإهتمام الجغرافي تتمحور حول ظاهرة محددة بقدر ما أصبحت تركز على البعد المكاني لهذه الظاهرة وذلك بعد أن تحول الفكر الجغرافي من مجرد محاولة إشباع تطلعات الإنسان الى العمل على إشباع حاجاته (The World Bank, 1988, p. 22).

وينعكس المنظور الشامل الذي ينظر به الجغرافي الى موضوع التنمية في أنه –أي الجغرافي– لا تستهويه تنمية أحادية الجانب بل إن الجغرافي الواعي ليشعر بالقلق إذا ما تركز الإهتمام على تنمية أحادية الجانب، فكما أن الفصل بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية في إطار علم الجغرافيا يعتبر فصلاً تعسفيًا فإن التنمية الكلية أو الشاملة ذات الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية

DOI: https://doi.org/10.47831/ky0kze75

المتأثرة بالمكان متعددة التنمية التي تملأ عين الجغرافي الحساسة بالمكان وأبعاده، ولذلك فإن الجغرافي المهتم بموضوع التنمية هو أكثر الجغرافيين شمولية ومنهجية فهو جغرافي تطبيقي يضع نصب عينيه القيمة النفعية لعلمه الذي رغم كونه علم المكان إلا أنه لم يشارك غيره من النظم الأصولية إقتسام عناصر هذا المكان بل إختص بدراسة هذه العناصر مجتمعة فاعلة متفاعلة بكل ما ينجم عن ذلك من علاقات (العال، جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها، 1991، صفحة 125)، فالجغرافيا المعالجة لموضوع التنمية تدرس الأساس الفردي لهذه التنمية والخصائص الإجتماعية الخاصة بها وترصد مناطق الخلل في توزع كل منهما مثلما تدرس وتفسر أسباب التفاوتات المكانية في توجيه عملية التنمية لتضع الصورة المثلى المرتكزة على النظرة الشاملة والكلية لتوزيع مشروعاتها، والوضع الأمثل لتوزيع نتائجها، لتحقيق المساواة المكانية في كافة أرجاء الحيز الجغرافي (العال، جغرافية التنمية: مفهومها وأبعادها، 2008، صفحة 19).

إن العلاقة بين الجغرافيا الإقليمية وتحقيق التنمية من خلال التخطيط وضمن الحيز المكاني للإقليم تتبلور بشكل واضح من خلال الحقائق التالية:

1. تؤدي الجغرافيا دورًا كبيرًا في توفير البيانات والمعلومات المكانية المختلفة والمتكاملة عن خصائص الإقليم، يتضح ذلك من خلال دراستها للواقع التنموي القائم في الإقليم الواحد أو لأقاليم عدة بهدف تحديد المناطق والأقاليم المتطورة وتلك التي تحتاج الى توجيه الإستثمارات التنموية إليها لرفع مستوى التنمية فيها وإزالة الفوارق التنموية بين المناطق والأقاليم الجغرافية والمتمثلة بتوزيع الأنشطة الإقتصادية والثروات ومستوى الدخل فضلًا عن تحديد الموارد الجغرافية المتاحة في الإقليم وتوزيعها بين القطاعات الإقتصادية المختلفة وتحديد المستوى التنموي لكل قطاع وصولًا الى تحقيق التنمية المكانية المتوازنة في الإقليم من خلال الموازنة في جميع عوائد الإستثمارات التنموية الخاصة أو العامة الموجهة نحو الأقاليم.
2. إن الإقليم الجغرافي يمثل بحد ذاته الوعاء الأمثل للتنمية المكانية لذا فلا بد لعملية التخطيط أن تستفيد من الجغرافيا التي بإستطاعتها تحديد الخصائص الجغرافية للإقليم وحصرها ضمن قاعدة معلومات تسهم بشكل كبير في إنجاح عملية التخطيط ومن ثم نجاح عملية التنمية في الإقليم (Glasson، 1978، صفحة 93).
3. إعتماد التنمية الإقليمية والتخطيط لها على نظريات الموقع التقليدية بشكل رئيسي مثل نظرية الجغرافي الألماني (كريستالر) ونظرية (فون ثونن) في مجال إستعمالات الأرض الزراعية فضلًا عن نظرية (فيبر) المتعلقة بالموقع الصناعي، وهذه نظريات إعتمدت أساسًا على الجغرافيا في التوزيع المكاني للظاهرات الجغرافية وإيجاد الحلول المكانية المناسبة فضلًا عن إنها شكلت أهم الأسس التي إعتمدت عليها عمليات التخطيط للتنمية الإقليمية ما يؤكد على العلاقة الوثيقة والترابط المتين بين علم الجغرافيا والتخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية.
4. قدرة الجغرافيا الإقليمية على تحديد الخصائص (الطبيعية والسكانية والإقتصادية) في الإقليم والتي تشكل أهم الأسس التي تقوم عليها عملية التخطيط الإقليمي الى جاني إبراز أهمية دور الجغرافي من خلال قدرته على الربط بين نتائج دراسات مختلفة (عاشور، 2008، صفحة 49).

الإستنتاجات:

1. تحقق عملية التنمية المسبقة بعملية تخطيط متقن منجزات كبيرة مقارنةً بتلك الناجمة عن عملية التنمية التي تحدث بشكل عشوائي.
2. تتضمن عملية التخطيط مسحًا لكل الموارد الجغرافية الموجودة في الإقليم المراد تحقيق التنمية فيه، لأن ذلك يحقق تنمية أكثر نجاحًا مما لو تم التعامل مع كل قطاع منفرد على حدة.
3. تتفاعل العوامل الجغرافية مع بعضها، وترتبط مع بعضها بعلاقة تأثير وتأثر، وانطلاقًا من هذه الحقيقة فإنه تصعب دراسة وإمكانيات كل إقليم ما لم تتم دراسة عوامله الجغرافية مجتمعة إلى جانب دراسة العلاقات التبادلية التي تربط هذه العوامل ببعضها البعض.

DOI: https://doi.org/10.47831/ky0kze75

4. تلعب الجغرافيا، وتحديدًا الجغرافيا الإقليمية، دورًا أساسيًا في عملية التخطيط، كونها هي المجال المعرفي الذي من خلاله يمكن معرفة خصائص كل إقليم والعلاقات المتبادلة بين مكوناته المختلفة، وهذا يمثل اللبنة الأساسية لإنجاز عملية التخطيط وتحقيق التنمية.

5. انطلاقًا مما تقدم، تشكل الجغرافيا الإقليمية جوهر الجغرافيا وغايتها، كونها تشكل هويتها، وتمنحها مجالًا للدراسة لا تشاركها فيه حقول العلوم والمعرفة الأخرى.

DOI: https://doi.org/10.47831/ky0kze75

مراجع

Enrid Alayev .(1986) .*Social and Economic Geography* .Moscow: Progress Publishers.

Hildebert Isnard.(1994) . *الحيز الجغرافي*. (محمد إسماعيل الشيخ، المترجمون) مطبوعات جامعة الكويت.

John Glasson .(1978) .*Introduction To Regional Planning* .London: Hutchinson and Co Ltd.

Langdon white ،Edwin J. Foscue و ،Tow L. Mckhight .(1974) .*Regional geography of Anglo-America* . New Jersey ،United States: Prentice Hall.

Niles M. Hansen .(1968) .*French Regional Planning* .Indiana University Press.

Paul L. Knox ،Ronald John Johnston و ،Bryan Ellis Coates .(1977) .*Geography and inequality* .Oxford University Press.

Ronald F. Abler ،John S. Adams و ،Peter Gould .(1971) .*Spatial Organization* .New Jersey ،United States: Prentice Hall.

The World Bank .(1988) .*World Development Report* .New York.

Thomas Walter Freeman .(1958) .*Geography and Planning* .London ،United Kingdom: Hutchinson University Library.

William R. Dickinson .(1970) .*Regional Geology* .Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.

أحمد محمد عبد العال. (1987). منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية. *منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية*، أ. (الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، جامعة المنيا، المحرر) جامعة الكويت.

أحمد محمد عبد العال. (1991). جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها. *مجلة كلية الآداب، المجلد التاسع*، صفحة 125.

أحمد محمد عبد العال. (2008). جغرافية التنمية: مفهومها وأبعادها. *الملتقى الخامس للجغرافيين العرب* (صفحة 19). جامعة الكويت.

أشرف محمد عاشور. (2008). *جغرافية التنمية في عالم متغير*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

حسن الخياط. (1988). نحو جغرافية عربية تطبيقية. *المؤتمر الجغرافي العربي الثاني* (صفحة 42). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

خالص حسني الأشعب. (1989). *إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة*. بغداد: جامعة بغداد، بيت الحكمة.

خيرة عبد الحكيمي، و عائشة عمر. (2016–2017). إستخدام التحليل التمييزي في تصنيف الإمكانيات التنموية المحلية– دراسة حالة ولاية سعيدة. 27–28. سعيدة: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د. مولاي الطاهر.

د. م. سميث. (1988). *جغرافية الرفاه الإجتماعي*. (شاكر خصباك، المترجمون) قسم الجغرافيا، جامعة الكويت.

رشيد احمد عبد اللطيف. (2002). *أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية*. الجزائر: المكتبة الجامعية.

سلوى توفيق رمضان. (2007). *تأثير تقسيم مصر الى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية*، 12. القاهرة: كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.

شاكر سليمان جودة. (2000). التخطيط الزراعي في إقليم نابلس كأساس للتخطيط الإقليمي. *رسالة ماجستير*، صفحة 20.

صفوح خير. (1990). *البحث الجغرافي في مناهجه وأساليبه*. الرياض: دار المريخ.

صفوح خير. (2000). *التخطيط الإقليمي والتنمية*. سوريا: وزارة الثقافة.

صلاح الدين علي الشامي. (1987). *الجغرافيا المعاصرة: ماذا عن تطور الهدف وإحتواء الأزمة*. الإسكندرية: منشأة المعارف.

عايدة بشارة. (1966). *المدخل الى التخطيط الإقليمي*. القاهرة.

عبد الإله أبو عياش. (نوفمبر, 1984). الجغرافيا والتخطيط. *الجمعية الجغرافية الكويتية*، صفحة 17.

عبد الرزاق عباس حسين. (1970). *الإطار النظري للجغرافية*. بغداد: مطبعة الإيمان.

عبد الملك المقرمي. (1991). *الإتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.

عبير محمد جلال الدين. (2012). نحو منهجية عمل لتنمية الأقاليم الساحلية المصرية من خلال التعدد الإقتصادي لمدنها الساحلية. *أطروحة دكتوراه*، الصفحات 4–5.

عثمان محمد غنيم. (2009). *مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي*، (المجلد الأولى). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

DOI: https://doi.org/10.47831/ky0kze75

علي إحسان شوكت. (2004). *إقتصاديات الأقاليم* (المجلد الأولى). عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

علي حسين الشلش. (1980). *جغرافية أمريكا الشمالية الإقليمية*. البصرة: جامعة البصرة.

فؤاد محمد الصقار. (1977). *التخطيط الإقليمي* (المجلد الثانية). الإسكندرية: منشأة المعارف.

مالكولم جبلز، و مايكل رومر. (1995). *إقتصاديات التنمية*. (طه عبد الله منصور، و عبد العظيم محمد مصطفى، المترجمون) الرياض، السعودية: دار المريخ للنشر.

محمد جاسم محمد علي شعبان العاني. (2006). *الإقليم والتخطيط الإقليمي* (المجلد الأولى). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

محمد محمد سطيحة. (1974). *الجغرافيا الإقليمية دراسة لمناطق العالم الكبرى*. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء. (1995). *تقرير التنمية البشرية في العراق 1995*.

References

Ahmed, M. A. A. (1987). *West Rosetta Branch Region: A study in development geography*. In Proceedings of the Fifth Conference of Arab Geographers (Minya University). Kuwait University.

Ahmed, M. A. A. (1991). *Development geography: Concepts and dimensions*. Journal of the Faculty of Arts, 9, 125.

Ahmed, M. A. A. (2008). *Development geography: Concepts and dimensions*. In Proceedings of the Fifth Conference of Arab Geographers (p. 19). Kuwait University.

Ashour, A. M. (2008). *Development geography in a changing world*. Alexandria: Dar Al-Ma‘rifa Al-Jami‘iyya.

Al-Khayyat, H. (1988). *Towards an applied Arab geography*. In Second Arab Geographical Conference (p. 42). Cairo: Supreme Council of Culture.

Al-Ashaab, K. H. (1989). *The urban region between regional planning and comprehensive development*. Baghdad: University of Baghdad, Bayt Al-Hikma.

Abdelhakimi, K., & Omar, A. (2017). *The use of discriminant analysis in classifying local development potentials: A case study of Saida Province* (pp. 27–28). Saida: Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Dr. Moulay Tahar.

Smith, D. M. (1988). *Social well-being geography* (S. Khasbak, Trans.). Kuwait University, Department of Geography.

Abdel Latif, R. A. (2002). *Planning methods for development*. Algeria: University Library.

Ramadan, S. T. (2007). *The impact of dividing Egypt into planning regions on urban development* (p. 12). Cairo: Faculty of Regional and Urban Planning, Cairo University.

Joudeh, S. S. (2000). *Agricultural planning in the Nablus region as a basis for regional planning* (Master’s thesis, p. 20).

Khair, S. (1990). *Geographical research: Methods and approaches*. Riyadh: Dar Al-Mareekh.

Khair, S. (2000). *Regional planning and development*. Syria: Ministry of Culture.

Al-Shami, S. A. (1987). *Contemporary geography: The evolution of its objectives and the containment of crisis*. Alexandria: Mansha’at Al-Ma‘arif.

Bishara, A. (1966). *Introduction to regional planning*. Cairo.

Abu Ayyash, A. (1984, November). *Geography and planning*. Kuwaiti Geographical Society, 17.

Hussein, A. A. (1970). *The theoretical framework of geography*. Baghdad: Al-Iman Press.

Al-Maqrami, A. (1991). *Theoretical trends of development and underdevelopment heritage at the end of the twentieth century*. Beirut: University Institution for Studies.

Jalal Al-Din, A. M. (2012). *Towards a methodological framework for developing Egyptian coastal regions through economic diversification of coastal cities* (Doctoral dissertation, pp. 4–5).

Ghneim, O. M. (2009). *Introduction to regional development planning* (Vol. 1). Amman: Dar Safaa for Publishing and Distribution.

DOI: https://doi.org/10.47831/ky0kze75

Shawkat, A. I. (2004). *Regional economics* (Vol. 1). Amman: Dar Al-Manahij for Publishing and Distribution.

Al-Shalash, A. H. (1980). *Regional geography of North America*. Basra: University of Basra.

Al-Saqqar, F. M. (1977). *Regional planning* (Vol. 2). Alexandria: Mansha'at Al-Ma'arif.

Jablonski, M., & Romer, M. (1995). *Development economics* (T. A. Mansour & A. M. Mustafa, Trans.). Riyadh: Dar Al-Mareekh.

Al-Ani, M. J. M. A. S. (2006). *Region and regional planning* (Vol. 1). Amman: Dar Safaa for Publishing and Distribution.

Satiha, M. M. (1974). *Regional geography: A study of major world regions*. Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabia.

Ministry of Planning & Central Statistical Organization. (1995). *Human development report in Iraq 1995*

 DOI: https://doi.org/10.47831/ky0kze75